

من قبل شفعه وما قبل العشا
والا بعد مدرك الحائض
لكنه ادرك فضليها ولو
كذلك مدرك الثلاث لم يكن
لان من الوقت لوقت صلى
ان صلى منفردا في السنة
لو اقرى برابع فوفى
لم يدرك المثلث تلك الركعة
بمخلاف ما لو ادرك القيا ما
فان صار يدرك الثلث
ان لم يركبها مؤتمرا
ان قرى بالبر ما قدر الفرض

باب قضا الفوائت

ولم يرتب بين الوتر
في حالتي اداءه او قضا
فلم يجزئ الذي تذكر
في التيسير وصيرت الوقت
او ظن ظنا صالحا لم يجزئ
ولم يعد يعودها القليل
بسبب القضا ثم ان سقط
فساد ما اذى بالترك وقف
والا لا يظهر فيها الصفة
ان اوصى ميت عند الكفا
يعط الفقير نصف صاع
في ثلث ماله وان لم يترك

يندب والقضا فيه ما فشا
مدرك ركعة من الاربع
بادرك الثلث شهد عن روقا
مصلها بالجمع في الاظهر
ماشا قبله واسم الا
على الاصح لعلة التكملة
حتى رفع راسه بلا حفا
فكوت مسوقا فيقضى الامع
واخر الركوع الترتيبا
لا حفا ياتي بما في البيت
من قبله صح وشبهه ان دفع
والا لم يجزئ لئلا لغرض

باب قضا الفوائت

وسائر الفروض قطعاً فادرك
وهو كاصليه بلا امر
بعليه بان ما اوترا
وخروج وقت كان للسادس
فيه ففيها يذوق التسا
بعد سقوطه بجمع الكثرة
بالضيق والتيسير عادوا لضبط
فان تبصر ستاصح فاعترف
ولغزها المشهور ان نوصيه
عن صلوات لزم في الذمة
لكل فرض واحسن الوتر
استقرض الوتر للتهرب
يلذعه

يدفعه لشم
ولو قضاها وارث بالامر
وجوز ان اخبر الغائبة
وان تحق قابله موت الولد
لو اسلم للثريه في ديارنا
او عليه بخلاف دار الحرب
كما انتقض قضاء من تدنا
له الا لانه يشهد ان تدنا

باب سجود السهو

بعد سلام بحيث يسجدتان
بترك واجب يكون سهوا
كركوع قبل القصر او
ومخافة الامام في الجهرية
على مصل وحده ومن اقرى
لا سهوا اصلا ومن قد سبقا
ولقضى ما فات كذا من الحقا
ومن سبقه خلف من يسافر
ومن سها عن التعود الاول
والا لا يعود حتما ويسجد
ومن سها عن التعود الاخر
والسهو لازم وان تقيد
برفع جهته وضوء اخرى
وليس فيها من سجود السهو
لان تعدد الاخير في الاربعة
وان تقيد ما اتى بالسجدة

حتى يتم قصده وظل به
لم يجزئ بخلاف سجود الغير
بعد ان يسبح كالعائذ
اخرت الفرض ويقضى بالسند
يقضى الذي فاد كما هنا
اذ القضا ليس فيها سجود
فان لا الحاق فيها فاعلم
وناب سجود الموت له وجدنا

باب سجود السهو

وتشهد ثم سلام ثم ان
وسجل الوقت على ما يروى
وتحتمل التيام الثلثة
وعكسه بالجزء في السرية
ليس هو من يؤمن ان يسجد
يسجد مع من ام فيها مطلقا
كالاول وقيل حكم الاخر
من فرضه عادل في الزك
للهوة وعوده ما افسد
عاد اذ كما قيدت في الظاهر
تحول الفرض الذي تجزئ
ان شأ في الوقت وان يحضر
اذ نقصها على الفساد منطوي
ثم قام عاد للسهوة
ثم بد الفرض بغير سرية